واقع الإنتاجية الزراعية في العراق وسبل الارتقاء بها (محصول القمح أنموذجاً)

م.د عبد العظيم عبد الواحد/رئيس قسم الاقتصاد/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة القادسية
م.م حسين عباس حسين/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بابل
الباحث/علي حسين حسن/رئاسة جامعة بابل

المقدمة:

واجَه العراق وما يزال يواجه في الوقت الحاضر تحدياً غذائياً بالغ الأهمية، وكانَ من ابرز ملامح ذلك التحدي هو قصور إنتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاته من السلع الغذائية الرئيسية خاصة الحبوب، إذ يقوم العراق باستيراد معظم هذه الاحتياجات (الحبوب) من الخارج، وذلك لانخفاض إنتاجيته من الحبوب وتدنيها سنة بعد أخرى لأسباب عديدة ، الأمر الذي يشكل تهديداً لأمنه الغذائي ومن ثم أمنه القومي، وعلى هذا الأساس فان قضية تنمية القطاع الزراعي وتحديثه تعتبر ذات أهمية استثنائية ، لان القطاع الزراعي هو المسؤول عن تلبية احتياجات البلد من المواد الغذائية، فضلاً عن توفير جزءاً من حاجة القطاع الصناعي من المواد الأولية، وهذا ما يعزز التوجه نحو الدراسة والبحوث الاقتصادية التي تستند الى واقع وامكانيات العراق ومتطلبات التنميه بالاستفادة من النظرية الاقتصادية والتجارب العالمية من اجل ايجاد افضل الحلول لمعالجة المشاكل والإختلالات التي يعاني منها هذا القطاع وخاصة مايتعلق بتدني مستوى الإنتاجية الزراعية التي تعتبر مؤشراً مهماً يعكس مختلف التفاعلات في القطاع الزراعي من موارد وسياسات واجراءات تنظيمية ومستوى تكنولوجي ، وبما ان الإنتاجية الزراعية وخاصة ما يتعلق بإنتاج محاصيل الحبوب تعتبر من الامور التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين والمسؤولين على حد سواء ، ولما كانت انتاجية وحدة المساحة(الغلة) من المؤشرات المهمة والأساسية لكفاءة الأداء في القطاع الزراعي، وأن محصول (القمح) يعتبر من المحاصيل الإستراتيجية التي تحتل الصدارة في قائمة السلع الاستهلاكية في العراق، وان دراسة الواقع الإنتاجية الزراعية لهذا المحصول التي تعاني من تدني وتذبذب مستمرين وتشخيص اسباب تدنيها وتذبذبها مقارنة بالدول الاخرى وصولاً الى ايجاد أفضل السبل لزيادتها وتحسينها يعد من الامور المهمة التي تستحق الدراسة والتحليل من قبل الباحثين، أرتأينا دراسة هذه المشكلة ومحاولة تشخيص اسبابها واقتراح الحلول المناسبة لعلاجها من خلال بحثنا المتواضع هذا متضرعين إلى الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه خير العباد والبلاد.

منهجية البحث :

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من مشكلة مفادها ان القطاع الزراعي في العراق قد واجه وما يزال يواجه مشكلة تتمثل بانخفاض مستوى الإنتاجية لمعظم المحاصيل (وخاصة

القمح منها)مقارنة بالدول المتقدمه وبعض الدول النامية ، الأمر الذي ساهم في انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول وعرض امنه الغذائي للخطر.

هدف البحث :

يتمثل هدف البحث في رصد واقع الإنتاجية الزراعية في العراق بالتركيز على محصول (القمح) باعتباره من المحاصيل الاستراتيجية،محاولاً تشخيص أهم أسباب تدني إنتاجية وحدة المساحة وسبل الارتقاء بها.

فرضية البحث :

انخفاض وتدني الإنتاجية الزراعية في العراق مقارنة بالدول الأخرى ، خاصة بالنسبة لمحصول القمح باعتباره محصول استراتيجي ، وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال البحث والتحليل .

ومن أجل الوصول الى هدف البحث والتحقق من فرضيته قُسم إلى ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول: واقع الإنتاجية الزراعية في العراق مقارنة بالدول الاخرى لمحصول القمح (أنموذجاً).

المبحث الثاني: فقد تضمن أسباب تدني الإنتاجية الزراعية في العراق.

في حين تناول المبحث الثالث سبل الارتقاء بالإنتاجية الزراعية في العراق .

وأخيراً جاءت الاستنتاجات والتوصيات التي يراها الباحثون مناسبة في هذا المجال.

المبحث الاول: واقع الإنتاجية الزراعية في العراق للمدة من (١٩٨٩-٢٠٠٦)

في البداية لابد من الإشارة إلى أن الإنتاجية بشكل عام تحتل موقعاً متميزاً ومؤثراً في مجمل النشاطات الاقتصادية باعتبار أنها أداة مهمة في توزيع الثروة وتوجيه الموارد، علماً ان الزيادة في الإنتاج قد لا تعني زيادة الإنتاجية حتما، إذ انه في بعض الحالات تنخفض الإنتاجية بالرغم من زيادة الانتاج وقد يحدث العكس أيضاً، إذ انه وعلى الرغم من ان مفهوم الإنتاجية بشكل عام هو مفهوم اقتصادي اختلف الكثير من الاقتصاديين في طريقة قياسه وتحديده باختلاف الاتجاهات التي تعرف الإنتاجية، إذ أن الإنتاجية بشكل عام تعني كفاءة استغلال المواد الاقتصادية المتاحة في العملية الإنتاجية، فهي علاقة بين المدخلات (in put) والمخرجات(out put) ويمكن أن يعبر عنها بمجموع العوامل المشتركه في العملية الإنتاجية أو لعامل إنتاجي واحد، أي ما يعرف بالإنتاجية الكلية والإنتاجية الجزئيه[١].

ويمكن زيادة الإنتاجية من خلال توفر العوامل الاتيه:[٢]

١- زيادة المخرجات مع انخفاض المدخلات.
٢- زيادة المخرجات مع زيادة اقل في المدخلات.
٣- انخفاض المخرجات مع انخفاض اكبر في المدخلات.
٤- ثبات المخرجات مع انخفاض في المدخلات.

٥- زيادة المخرجات مع ثبات المدخلات.

وان الإنتاجية الزراعية تعتبر من المؤشرات المهمة سواء بالنسبة للمنتجين الزراعيين أو للاقتصاد الوطني بشكل عام ، وهناك طرق عدة لقياسها، مثل إنتاجية وحدة المساحة أو إنتاجية العمل الزراعي او انتاجية رأس المال المستخدم في الزراعة، وإن الاتجاه الشائع في قياس الإنتاجية هو استخدام إنتاجية وحدة المساحة (الغلة) كمعيار لقياس الإنتاجية الزراعية وتعرف إنتاجية الترب الزراعية بقدرة الترب على انتاج كمية من محصول معين في ظروف معينه، مثل موعد الزراعة، التسميد، الري ، الحراثة ، مقاومة الافات والأمراض الزراعية، الظروف الجوية وهذا يدل على ان انتاجية الترب ماهي الا محصلة لعوامل مختلفه[٣]،وهنا لابد من الإشارة إلى أن العراق قد بذل جهوداً كبيرة في عقد السبعينات من القرن الماضي في اطار سعيه للارتقاء بالانتاج والإنتاجية سواء على مستوى الاقتصاد الوطني ام على مستوى القطاع الزراعي بشكل خاص، إذ حظي هذا القطاع باهتمام كبير بعد اصدار قانون الاصلاح الزراعي رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٠ والتشريعات اللاحقة ضمن السعي الرامي الى تحقيق تنمية زراعية سريعة ، اذ ركزت خطط التنمية على رفع معدلات النمو بهذا القطاع ، غير ان تلك الخطط لم تتمكن من بلوغ معدلات التنمية المستهدفة لأسباب شتى منها (سوء تنفيذ الخطط نفسها ، والمشاكل السياسية والاقتصادية التي تعرض لها البلد ، والقصور في طرق وأساليب الزراعة نفسها) وأسباب أخرى سيرد ذكرها فيما بعد ، فقد بلغ معدل النمو المتحقق خلال تلك الخطط نحو (١,٥%) تقريباً خلال المدة (١٩٧٠-١٩٩٥) من أصل معدل نمو مستهدف كان يتراوح بين (٥%) و(٧,٥%) وفقا لخطط التنمية القومية للفترة من (١٩٦٥-١٩٨٥)٤. وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية للفترة من ١٩٨٠الى ١٩٨٨ تعطلت خلالها الكثير من الانشطه الهادفة إلى تطوير القطاع الزراعي ومنها زيادة الانتاج وتحسين مستوى الإنتاجية ، اذ تضررت مساحات شاسعه من الأراضي الزراعية نتيجة لوقوعها ضمن ساحة العمليات الحربية الفعلية أو ضمن الأراضي المستخدمة لإغراض الإسناد والتمويل والإدارة التي تخدم المجهود الحربي ، وما ان وضعت تلك الحرب اوزارها حتى اندلعت مواجهه جديدة ولم تكن الفاصلة الزمنية بينهما سوى (٢٤شهراً) تقريباً ،ونتيجة لذلك تعرضَ الاقتصاد العراقي بشكل عام والزراعي بشكل خاص الى أضرار فادحة سواء من خلال الحروب التي زج بها العراق او من جراء الحصار الذي فرض عليه من جرائها ، علماً انه وبعد فرض الحصار على العراق عام ١٩٩٠ برز القطاع الزراعي الى الواجهه كمصدر رئيس لسد حاجة القطر من الغذاء وتعاظمت أهميته النسبية ، إذ ارتفعت نسبه مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى (٤٢%) بالأسعار الجارية ٥ ، وذلك بعد فرض الحصار وانخفاض حصة النفط الامر الذي اسهم في مضاعفة الجهود لتوسيع الرقعة الزراعية وبالدرجة الأساس تم التوجه نحو تشجيع زراعة محاصيل الحبوب وفي مقدمتها (القمح) ، اذ اعتمدت سياسة سعريه لدعم المنتجين

فضلا عن تقديم العديد من التسهيلات ،مما ساعد على تحقيق زيادات ملحوظة في المساحة المزروعة والمحصودة معاً ،على الرغم من القيود المفروضة على المستلزمات المستورده نتيجة الحصار واجراءاته المشددة آنذاك ، ولكن وبسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والحروب وأسباب أخرى سيرد ذكرها فيما بعد كان هناك فرق واسع بين المساحات المزروعة والمساحات المحصودة من محصول القمح فضلا عن التذبذب وعدم الاستقرار في إنتاجية الدونم الواحد (الغلة) من هذا المحصول وكما يظهر من الجدول (١) .

جدول (١)

المساحات المزروعة والمساحات المحصودة والانتاج والغلة لمحصول القمح في العراق للمدة (١٩٨٩-٢٠٠٦م) .

السنوات	المساحة المزروعة (دونم)	المساحة المحصودة (دونم)	الانتاج (طن)	الغلة المزروعة كغم/دونم	الغلة المحصودة كغم/دونم .
١٩٨٩	٣٤٥٠٦٤٥	٢٣٤٧٣٧٥	٤٩١٤٤١	١٤٢,٤	٢٠٩,٤
١٩٩٠	٤٧٨٢٧٩٠	٤٧٢٢٣٣٧	١١٩٥٨١٩	٢٥٠	٢٥٣
١٩٩١	١٠٠٦٨٥٠٨	٧٣٣١٠٥٩	١٤٧٦٤٠٠	١٤٧	٢٠١
١٩٩٢	٤٨٠٩٢٧٧	٤٥١٥٤٧٥	١٣١٠٧٤٣	٢٧٣	٢٩٠
١٩٩٣	٤٧٤٣٦٥٦	٤٠٠٤٠٥٧	٩١٠٩٧١	١٩٢	٢٢٨
١٩٩٤	٥٠٧٧٣٤٧	٤٥٥٩٣٢٦	٨٥٤٠٤٢	١٦٨	١٨٧
١٩٩٥	٥٧٠١٩٥٨	٥١١٨٦٣٧	١٠٩١٤١٦	١٩١	٢١٣
١٩٩٦	٥٥٦٩١١٩	٤٦٤٠٥٢٤	١١٤٩٩٩٨	٢٠٧	٢٤٨
١٩٩٧	٥٤٩٨٤٨٥	٤٢٢٥٦١٩	٩٤٦٧١١	١٧٢	٢٢٤
١٩٩٨	٥٧٨١٩٩٠	٥٤٨٢٢٨٠	١٤٧٤٨٦٩	٢٥٥	٢٦٩
١٩٩٩	٥٩٥٠٧٤٤	٣٢٧٢٥٤٠	١١٠١٥٩٨	١٨٥,١	٣٣٦,٦
٢٠٠٠	٤٣٠٨١٤١	٢٧٨٣٦٤٨	١٠٤٠٣٢٦	٢٤١,٥	٣٧٣,٧
٢٠٠١	٥٢١٧٩١١	٥١٤٦٨٧٨	٢٢١٩٤٤٦	٤٢٥	٤٣١
٢٠٠٢	٦٥٩٤٩٤٥	٦٣٩١٦٥٣	٢٥٨٩٤٦٧	٣٩٢,٦	٤٠٥,١
٢٠٠٣	٦٨٥٤٩٢٥	٦٧٤١٦٣٣	٢٣٢٩١٩٨	٣٣٩,٨	٣٤٥,٥
٢٠٠٤	٦١٥٩٢٢٣	٦٠٣٤٩٧٠	١٨٣٢١٣٨	٢٩٧,٥	٣٠٣,٦
٢٠٠٥	٦٤١٠٦٦٣	٦٠٥٨٠٦٢	٢٢٢٨٣٦٢	٣٤٧,٦	٣٦٧,٨
٢٠٠٦	٦٠٥٤١٠٣	٥٩٣٣٦٤٧	٢٢٨٦٣١١	٣٧٧,٦	٣٨٥,٣

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية – بغداد – ٢٠٠٧ – ص١٢٣ .

ومن تحليل بيانات الجدول (١) يُلاحظ ان هناك فرقاً كبيراً بين المساحات المزروعة والمساحات المحصودة من محصول القمح في العراق للمدة من (٨٩-٢٠٠٦) فبينما كانت المساحات المزروعة للاعوام ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ،

١٩٩٢ قد بلغت نحو ٣٤٥٠٦٤٥ ، ٤٧٨٢٧٩٠ ، ١٠٠٦٨٥٠٨ ، ٤٨٠٩٢٧٧ دونم بلغت المساحات المحصودة لنفس الاعوام اعلاه نحو ٢٣٤٧٣٧٥ ، ٤٧٢٢٣٣٧ ، ٧٣٣١٠٥٩ ، ٤٥١٥٤٧٥ دونم حسب الترتيب ومن ذلك يلاحظ مدى الفرق بين المساحات المزروعة والمساحات المحصودة من محصول القمح ، واستمر هذا الفرق بين المساحات المزروعة والمساحات المحصودة للاعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ فبينما كانت المساحات المزروعة للاعوام الستة اعلاه قد بلغت نحو ٤٣٠٨١٤١ ، ٥٢١٧٩١١ ، ٦٥٩٤٩٤٥ ، ٦٨٥٤٩٢٥ ، ٦١٥٩٢٢٣ ، ٦٤١٠٦٦٣ دونم بلغت المساحات المحصودة ولنفس الاعوام اعلاه نحو ٢٧٨٣٦٤٨ ، ٥١٤٦٨٧٨ ، ٦٣٩١٦٥٣ ، ٦٧٤١٦٣٣ ، ٩٠٣٤٩٧٠ ، ٦٠٥٨٠٦٢ دونم حسب الترتيب ومن ذلك يظهر لنا مدى الضياع في الجهد والمال بسبب الفرق الواسع بين المساحات المزروعة والمساحات المحصودة مما ادى الى تذبذب وعدم استقرار الانتاج بين سنة واخرى.

اما بالنسبة لانتاجية محصول القمح على مستوى الدونم الواحد (الغلة) فقد اتسمت هي الاخرى بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة لاخرى سواء بالنسبة للغلة المزروعة ام المحصودة ، فبينما كانت الغلة المزروعة للاعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ قد بلغت نحو : ٢٥٠ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ٢٤١,٥ ، ٤٢٥ ، ٣٣٩,٨ ، ٣٤٧,٦ ، ٣٧٧,٦ كغم / دونم حسب الترتيب . بلغت الغلة المحصودة لنفس الاعوام اعلاه نحو (٢٥٣ ، ٢٢٨ ، ٢١٣ ، ٣٧٣,٧ ، ٤٣١ ، ٣٤٥,٥ ، ٣٦٧,٨ ، ٣٨٥,٣) كغم / دونم حسب الترتيب [٦] .

ومن ذلك يظهر لنا ايضاً مدة التذبذب وعدم الاستقرارسواء بالنسبة للغلة المزروعة ام المحصودة بين سنة واخرى .

وكان لهذا التذبذب وعدم الاستقرار في الإنتاجية أثراً سلبياً على مستوى الإنتاج بالنسبة لمحصول رئيسي (كالقمح) لاسيما وان اجمالي الانتاج منه لم يصل الى مستوى الاكتفاء الذاتي في أية سنة من تلك السنوات (موضوع البحث والتحليل)، الامر الذي أدى إلى تزايد الكميات المستوردة من هذا المحصول الاستراتيجي وفي ظل موجة من المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة التي ترتب عليها نتائج بالغة الخطورة على الاقتصاد الوطني ، إذ تشير معظم الدراسات الى ارتفاع الأهمية النسبية لأسعار القمح ومعظم الحبوب الاخرى نتيجة لتحرير التجارة الدولية والأمر الأدهى من ذلك ان انتاج الحبوب في العراق قد انخفض بنسبة(٢٠%) في عام ١٩٩٢على الرغم من زيادة المساحة المزروعة من (١٣,٣٦) مليون دونم إلى (١٥,٤) مليون دونم مما يعكس انخفاض الغلة ، وعند مقارنة انتاجية الحبوب في العراق مع دول اخرى نجد ان هذه الإنتاجية متدنية بشكل كبير جدا ،ففي حين بلغت انتاجية القمح في العراق للمواسم ٧١/٦٩، ٨١/٧٩، ٩١/٨٩ نحو (٢٢٢)كغم /دونم ، (١٦٦)كغم/دونم و(١٧٩،٥)كغم /دونم على التوالي ،كانت انتاجية القمح في الدول المتقدمة والنامية كمجموعة ام كدول متقدمه عالية بشكل كبير ، كما يظهر ذلك من الجدول(٢).

جدول (٢)
إنتاجية القمح في العراق مقارنة بإنتاجيته في مجموعتي الدول النامية والمتقدمة للمدة (٧١/٦٩ ، ٨١/٧٩ ، ١٩٩١/٨٩)

المدة / الدولة	١٩٧١/٦٩	١٩٨١/٧٩	١٩٩١/٨٩
مجموعة الدول النامية	٣٨٨,٥	٤٠٩,٥	٥٧٣
مجموعة الدول المتقدمة	٤٥٠,٢	٥٠٥,٥	٦٥٢,٥
العراق	٢٢٢	١٦٦	١٧٩,٥

المصدر :عبد الغفور إبراهيم احمد ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبليه–بيت الحكمة –بغداد ١٩٩٣ ص١٣٥.

ومن تحليل بيانات الجدول (٢) نلاحظ كم هو الفارق بين انتاجية القمح بين مجوعتي الدول النامية و المتقدمة من جهة و العراق من جهة اخرى ففي حين كانت انتاجية القمح للمدة ٧١/٦٩ لمجموعة الدول النامية والدول المتقدمة نحو ٣٨٨,٥ كغم /دونم و٤٥٠,٢ كغم/دونم لكل منهما حسب الترتيب كانت انتاجية العراق من المحصول نفسه و للمدة نفسها نحو (٢٢٢) كغم/دونم .

أما في المدة ١٩٩١/٨٩ فقد كانت انتاجية القمح لكلا المجموعتين السابقتين نحو(٥٧٣) و (٦٥٢,٥) كغم /دونم حسب الترتيب بلغت انتاجية المحصول ذاته في العراق و للمدة نفسها أعلاه نحو(١٧٩,٥)كغم/دونم .الامر الذي يظهر وبوضوح مدى تخلف الغلة في العراق عن الدول الاخرى سواء النامية منها أم المتقدمة، الذي انعكس في تدني نسب الاكتفاء الذاتي من السلع واتساع الفجوه الغذائية ، فلو كان معدل الإنتاجية قد ارتفع بنسبه (٥٠)%عما هو عليه وبواقع المساحات المزروعة من بعض المحاصيل ومنها الحبوب(القمح)، فأن ذلك سيؤدي الى تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية بنسب مهمة ، هذا وقد قُدرت الواردات الزراعية للعراق عام ١٩٩٤ نحو (٦٨٤) مليون دولار بما يمثل ٣٦% من مجموع الواردات في حين قدر مجموع الصادرات الزراعية بنحو (٤) مليون دولار فقط ، فيما قدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الاستيرادات الزراعية الأساسية للدول النامية لعام١٩٩٥ بنحو (٢,٧) مليار دولار [٨].

أما الميزان التجاري الزراعي العراقي فقد اتصف هو الاخر بالعجز المستمر وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيراد خاصة فيما يتعلق بالاغذية والمنتجات الاستهلاكية وكما يظهر ذلك من الجدول (٣)

جدول(٣)
الميزان التجاري الزراعي العراقي للمدة (١٩٨١/٧٩ – ٢٠٠١م)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري (مليون دولار)
١٩٨١-٧٩	٥٧,١	١٨٦٩,١	- ١٨١٢ , عجز
١٩٩١-٨٩	٦٢,٨	١٧٣٢,٩	- ١,١٦٧٠ عجز
١٩٩٨	٢٢,٣	١٩٨٧,٧	-٤ , ١٩٦٥ عجز
١٩٩٩	٧,٤	١٣١٧,٣	-٩ , ١٣٠٩ عجز
٢٠٠٠	٧,٤	١٨١٨	-٦ , ١٨١٠ عجز
٢٠٠١	٩,٢	١٥٩٦,١	-٩ , ١٥٨٦ عجز

المصـــدر: Source: FAO STAT , National Account of the ESCWA Region.1999.2001

ومن تحليل بيانات الجدول(٣)يلاحظ أن الميزان التجاري الزراعي في العراق قد عانى عجزاً مستمرا بسبب زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات مـــن المحاصـــيل الزراعية بشكل عام.

فبينما بلغ العجز التجاري للمدة ٧٩/٨١ نحو(١٨١٢)مليون دولار ، اســـتمر هذا العجز ارتفاعا وانخفاضاً حتى بلغ عـــام ٢٠٠١ نحـــو(- ١٥٨٦،٩) مليـــون دولار، وان هذا العجز وانخفاض مستوى الإنتاج الزراعي في العراق يعود لجملـــة اسباب ،منها الحروب التي زج بها العراق (حربي الخليج الاولى والثانية) والحصار الذي فرض عام ١٩٩٠ وما أعقب ذلك من ظروف سياسية واقتصادية غير مستقره ادت الى تدني انتاجية القطاع الزراعي بشكل عام مما جعل العراق يعتمـــد علـــى الخارج في تلبية احتياجاته من المواد الغذائية حتى سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ وما أعقب ذلك من تدهور اكثر للقطاع الزراعي وبنيته التحتية مما زاد من الاعتماد بشكل اكثر على الخارج في سد احتياجات البلد من المواد الغذائية بكافه أنواعهـــا ، بعد تراجع الإنتاج الزراعي وبمجمل انواعه وتدمير مقومات النهوض بهذا القطاع اذ ذكرت النشرة الاعلامية التي تصدر عن المركز الدولي للبحوث الزراعية فـــي المناطق الجافة (أيكاردا) ومقرها في (حلب بسوريا) الصادرة فـــي حزيـــران ٢٠٠٣ أن باحثي(أيكاردا) غير متأكدين من مصير مرافق البحوث العراقية ،لاسيما البنوك الوراثية فيها،إذ انه وقبل الاحتلال الأمريكي للعراق عـــام ٢٠٠ ،ك البنك الوراثي الوطني في ابو غريب يحتـــوي علـــى نحـــو (١٤٠٠) مـــدخل لمحاصيل مختلفة ووفقاً لما أورده بعض العلماء الزراعيين العراقيين ،فقد أصـــيبت كافة مراكز البحوث الزراعية في العراق بالدمار أو بإضرار فادحة[٩] ،ويخشـــى أن تكون كميات كبيرة من المواد الوراثية للمحاصيل والثروة الحيوانية قـــد فُقـــدت ، ويقول الدكتور (أرسكين) ، أحد الخبراء الزراعيين في (أيكاردا) أنه حتى ولو نجا بنك ابو غريب الوراثي من الدمار ، فمن المحتمل ان تكون ممتلكاته قد دُمـــرت أو نُهبت ، الا أنه ومن حسن الحظ فقد جمع علماء أيكاردا مـــاينوف علـــى (١٠٠٠) مدخل من أكثر أصناف المحاصيل والانـــواع البريـــة أهميـــة خـــلال الثمانينـــات والتسعينات من القرن الماضي في العراق ، وأحتفظوا بها لـــدى البنـــك الـــوراثي

للمركز المذكور أعلاه بشكل آمن ، وستُسهم هذه المواد بدور مهم في أي مسعى مستقبلي لأعادة تأهيل الزراعة العراقية ، أضافة إلى ذلك فقد أئتمنت أيكاردا عام ١٩٩٦ من قبل باحثين زراعيين عراقيين على ما يُطلق عليه مختصو المصادر الوراثية بـ (الصندوق الأسود) لضمان التنوع الحيوي الوراثي ، ويتم الاحتفاظ بهذا الصندوق حالياً بدرجة حرارة (١٠%تحت الصفر) في المركز المذكور أعلاه ، ويضم هذا الصندوق ما يربو على (٢٠٠) صنف لـ(٢٨) محصولا مختلفا، ولم يصار الى فتح هذا الصندوق لحد الان ، ويقول الدكتور ارسكين ان هذا الصندوق يحتوي في الواقع على الموروث الزراعي للعراق، وهو يمثل البيانات التي قرر الخبراء الزراعيون العراقيون الاحتفاظ بها باي ثمن ، ويضيف الدكتور ارسكين انه من المحتمل ان يحتوي الصندوق الاسود على عدد من الانواع المقاومة للمستويات المرتفعة من الملوحة التي تحمل قيمه كبيره لبرامج تربية النبات حول العالم ، وان هذا الصندوق هو ملك للشعب العراقي وسيتم التعامل معه على هذا الاساس حتى اعادته الى بلده، هذا ويؤكد العديد من الباحثين الزراعيين العراقيين وغيرهم الى ان قدرة العراق على توفير الغذاء بصورة ذاتية قد اصبحت معرضه للخطر نتيجة سنوات من الاهمال والحروب والحصار ، ويقول الدكتور عادل البلتاجي مدير المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافه (ايكاردا) ، ستواجه الزراعة العراقية فتره عصيبة في تلبية المتطلبات الغذائية للبلد خلال المستقبل المنظور ، ويضيف انه وبسبب السياسات الداخلية والخارجة غير الملائمة التي أضرت بالمزارعين وتجاهلت البيئة ودمرت المؤسسة العراقيه للبحوث الزراعية ، سيحتاج العراق الى عدة سنوات لأصلاح تبعاتها كحد ادنى، وحتى يتم ذلك سيعتمد العراق بشكل كبير على المعونات الغذائية الدولية ، ويتوقع البرنامج العالمي للغذاء التابع للامم المتحده (WFP) أن العراق سيكون بحاجة إلى استيراد ملايين الاطنان من المواد الغذائية وبمليارات الدولارات خلال السنوات القادمه (خاصة بعد عام ٢٠٠٣) ، وهو الجهد الاكبر من نوعه في تاريخ الوكالة على مدى (٤٠ عاما) الماضية ، ووفقاً لبرنامج الغذاء العالمي ، يعتمد نحو (١٦مليون) عراقي وهو مايمثل ثلثي عدد السكان بصورة كلية على المعونات الغذائية،أما بالنسبة (للبذور) ، فقد ذكر الأستاذ البلتاجي ، انها هي الاخرى تمر بحالة حرجة في العراق ، اذا ان اعادة بناء قطاع الزراعة في العراق تتمثل في توفير البذور المصدقة والمحسنة وان ثمة حاجة لدى المزارعيين العراقيين الى الاف الاطنان من البذور ذات النوعية العالية خلال الأعوام القادمة ، ولاسيما بذور القمح والرز والشعير ، والبذور الأخرى اللازمة لزراعة المراعي، ومن غير المحتمل أن يلبي المجتمع الدولي حاجة العراق من البذور ذات النوعية العالية قبل أن يتمكن العراقيون انفسهم من انتاج البذور بالكميات الكافية لحاجة البلد بعد مرور عدة سنوات من الان ، علماً ان العراق وحتى اواخر السبعينيات من القرن الماضي كان يتمتع بنوع من الاكتفاء الذاتي بصورة كبيرة على مستوى انتاج العراق من الحبوب الأساسية ، غير ان هذا البلد اصبح مؤخراً مستورداً صرفاً للغذاء ، ومن المحتمل ان تتضاعف متطلبات البلد من الغذاء سنة بعد أخرى إذا لم يتم الاهتمام بشكل جدي بالقطاع الزراعي وتوفير متطلبات النهوض بهذا القطاع على كافة المستويات بما في ذلك القيام باصلاحات على صعيد السياسات ونظم الاراضي والمياه واعادة بناء مؤسسة البحوث الزراعية في البلد.

المبحث الثاني: اسباب تدني انتاجية القمح في العراق.

اتضح من خلال دراستنا لواقع الإنتاجية الزراعية في العراق في المبحث الأول أن الفجوة الغذائية التي يعاني منها القطر ترجع في واحد من اسبابها الرئيسية الى تدني مستوى انتاجية وحدة المساحة التي تسهم في خفض الانتاج الزراعي وبالتالي تراجع نسب الاكتفاء الذاتي ومن خلال دراسة واقع الانتاجية لمحصول القمح حصرا يمكن تشخيص عدد كبير من الاسباب التي ساهمت في تحقيق هذا المستوى المتدني من الانتاجية ومنها : (١٠)

١- انخفاض المساحة المحصودة عن المساحة المزروعة يعد امرا بالغ السوء وظاهرة غير صحية في الإنتاج الزراعي في العراق لكونها تؤدي الى انخفاضاً ملحوظاً في إجمالي الإنتاج ، فضلا عن تدني معدل الانتاجية ويعكس بالتالي مدى الهدر في الجهد والمال. جدول (٤)

جدول (٤)

المساحة المزروعة والمساحة المحصودة من الإنتاج والغلة لمحصول القمح في العراق للسنوات (١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١)

السنة	المساحة المزروعة/دونم	المساحة المحصودة/دونم	الإنتاج طن	الغلة (كغم/دونم)	
				حسب المحصودة	حسب المزروعة
١٩٨٩	٣,٤٥٠,٦٤٥	٢,٣٤٧,٣٧٥	٤٩١,٤٠٠	٢٠٩,٤	١٤٢,٤
١٩٩٠	٤,٧٨٢,٧٩٠	٤,٧٢٢,٣٣٧	١,١٩٥,٨٠٠	٢٥٣	٢٥٠
١٩٩١	١٠,٠٦٨,٥٠٨	٧,٣٣١,٠٥٩	١,٤٧٦,٤٠٠	٢٠١	١٤٧

المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٣، بغداد ، ص١١٣.

ومن تحليل بيانات الجدول (٤) يظهر لنا أن المساحة المحصودة من محصول القمح عام ١٩٨٩ بلغت نحو (٢,٣٤٧,٣٧٥) دونم في حين كانت المساحة المزروعة قد بلغت نحو (٣,٤٥٠,٦٤٥) دونم ، أي أن المساحة غير المنتجة بلغت نحو (١,١٠٣,٣٧٠) دونم أما في عام ١٩٩١ فقد بلغت المساحة المحصودة نحو (٧,٣٣١,٠٥٩) دونم بينما كانت المساحة المزروعة قد بلغت نحو (١٠,٠٦٨,٥٠٨) دونم ، أي أن المساحة غير المنتجة قد بلغت نحو (٢,٧٣٧,٤٤٩) دونم ، ومن ذلك يتضح لنا كم هو الفرق بين المساحة المزروعة والمساحة المحصودة من محصول القمح للمدة المذكورة في الجدول ، وهذا يؤشر بشكل واضح ضياعاً في الجهد والمال ، ويعود انخفاض المساحة المحصودة عن المساحة المزروعة إلى جملة أسباب منها (عدم استخدام الطرق الحديثة في الزراعة كالمكننة الحديثة، أو عدم مكافحة المحصول من الآفات الزراعية ، أو عدم استخدام الأسمدة الكيمياوية، أو سقي المحصول في الأوقات غير المناسبة) وأسباب أخرى .

كما يظهر لنا من الجدول (٤) أن الإنتاجية قد تخلفت بمقدار (٦٧) كغم/دونم على أساس معدل الغلة السائد لعام ١٩٨٩ ، وهكذا بالنسبة لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ إذ تخلفت الإنتاجية بمقدار (٣,٢) كغم/دونم و (٥٤,٨) كغم/دونم على التوالي ، كما

يتضح لنا أن الغلة الدونمية قد تأثرت كثيرا من جراء انحسار المساحة المزروعة ، وان شيوع هذه الظاهرة في الإنتاج الزراعي في العراق يحتاج إلى وقفة جدية تأخذ بنظر الاعتبار الظروف البيئية غير المؤاتية وسبل الحد من تأثيرها وبما يساعد على تقليص الهدر المترتب عليها سواء من حيث مستلزمات الإنتاج أم من حيث الجهود المبذولة.

٢- طريقة الري المستخدمة: إذ تعتمد زراعة الحبوب بشكل عام والقمح بشكل خاص على طريقتي الري الديمية والمروية ، وتتركز زراعة القمح في العراق بالدرجه الاولى في المنطقه الديمية ، فمثلا عام ١٩٩٠ شكلت المساحة المزروعة فيها نحو(٨٦,٦%) من اجمالي المساحة المزروعة بالمحصول ، اذ بلغ انتاجها نحو (٨٣,٦%)من اجمالي انتاج القطر منه ، كما يتضح ذلك من الجدول (٥)

جدول (٥)

المساحة المزروعة والمحصودة والغلة لمحصول القمح حسب طريقة الري بالعراق للسنوات (١٩٩٠، ١٩٩١)

السنة	طريقة الري	المساحة دونم		الغلة(كغم / دونم)	
		المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	المساحة المحصودة	المساحة المزروعة
١٩٩٠	مروي	١,٥٦٨,٤٥٠	١,٥١٠,٦٣٧	١٣٣	١٣١,٨
	ديمي	٣,٢١٤,٣٤٠	٣,٢١١,٧٠٠	١٢٠	١١٨,٢
المجموع	ـــــ	٤,٧٨٢,٧٩٠	٤,٧٢٢,٣٣٧	٢٥٣	٢٥٠
١٩٩١	مروي	٢,٧٥٦,١٠٨	٢,١١٨,٩٥٠	١٠٣	٧٨
	ديمي	٧,٣١٢,٤٠٠	٥,٢١٢,٢٠٩	٩٨	٦٩
المجموع	ـــــ	١٠,٠٦٨,٥٠٨	٧,٣٣١,٠٥٩	٢٠١	١٤٧

المصدر:وزارة التخطيط- الجهاز المركزي للإحصاء- المجموعة الإحصائية السنوية لعام ، ١٩٩٣، بغداد ، ص١١٣.

ومن تحليل بيانات الجدول (٥) نلاحظ هناك فرقاً كبيراً بين المساحات المزروعة والمساحات المحصودة من حيث الإنتاجية فضلا عن الفارق الكبير بين إنتاجية الأراضي المروية والأراضي الديمية ، ففي عام ١٩٩٠ بلغت المساحات المزروعة المروية والمساحات المحصودة المروية نحو (١,٥٦٨,٤٥٠) و (١,٥١٠,٦٣٧) دونم حسب الترتيب، أما المساحات المزروعة الديمية والمساحات المحصودة الديمية فقد بلغت نحو (٣,٢١٤,٣٤٠) و (٣,٢١١,٧٠٠) دونم حسب الترتيب ، أما في عام ١٩٩١ فقد بلغت المساحات المزروعة المروية والمساحات المحصودة المروية نحو (٢,٧٥٦,١٠٨) و (٢,١١٨,٩٥٠) دونم حسب الترتيب، أما المساحات المزروعة الديمية والمساحات المحصودة الديمية فقد بلغت نحو (٧,٣١٢,٤٠٠) و (٥,٢١٢,٢٠٩) دونم حسب الترتيب ، ومن ذلك يظهر لنا مدى الفرق بين المساحات المزروعة والمساحات المحصودة سواء المروية منها أم الديمية .

ومن جانب آخر فان إجراء مقارنة بين إنتاجية الدونم الواحد (الغلة) في الأراضي الديمية والأراضي المروية بالرجوع إلى الجدول (٥) تظهر لنا حقيقة

أخرى هي أن إنتاجية الدونم في الأراضي المروية تفوق إنتاجيته في الأراضي الديمية سواء باعتماد المساحة المزروعة أم المحصودة ، فمثلا كانت المساحة المزروعة المروية لعام ١٩٩٠ نحو (١٣١,٨) كغم/دونم ، بينما بلغت المساحة المزروعة الديمية لنفس العام نحو (١١٨,٢) كغم/دونم ، بينما بلغت المساحة المزروعة المروية والديمية لعام ١٩٩١ نحو (٧٨) و(٦٩) كغم/دونم حسب الترتيب.

٣- التسميد: من العوامل الأخرى المؤثرة في الإنتاجية الزراعية هي المخصبات، إذ يلعب التسميد العضوي والكيمياوي دوراً مهماً في زيادة الغلة للمحاصيل المختلفة ، فقد وجد الخبراء الزراعيون أن إنتاجية القمح ازدادت من (٦٦,٥) كغم / دونم في الأراضي غير المسمدة إلى (٢٦٣,٩) كغم / دونم في الأراضي المسمدة ، أي بنسبه زيادة قدرها (٢٩٦,٨%) في حين ازدادت إنتاجية الدونم المسمد المزروع بالشعير من (٧١,١) كغم إلى (٢٧٠,٨) كغم أي نسبة زيادة قدرها (٢٨٠,٨%)[١١] وهذا يؤكد حقيقة أن التدني في الإنتاجية يعود إضافة إلى عوامل أخرى إلى ضعف التسميد سواء من حيث الكمية المستخدمة أو من حيث استعمالاتها نوعاً أو توقيتاً ، ومما يدعم هذا الاستنتاج تدني متوسط استهلاك الأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة مقارنة بالدول الأخرى ، الأمر الذي يعكس خطورة هذه الظاهرة وأثارها السلبية على إنتاجية وحدة المساحة من المحاصيل المختلفة[١٢]، ومن المؤسف أن معدل استهلاك الأسمدة الكيماوية لم يتحسن كثيراً على الرغم من زيادة الإنتاج المحلي من هذه الأسمدة في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين الماضي فضلاً عن الكميات المستوردة، منها فقد بلغت حصة الدونم الواحد من السماد الكيمياوي عام ١٩٨٣ لكافة أنواعه نحو (١٧,٥) كغم فقط بينما يحتاج دونم القمح إلى ما لا يقل عن (٣٠) كغم من السماد والنيتروجين وحده ، وبالرغم من تزايد الاهتمام بالتوعية والتثقيف والإرشاد الزراعي عبر المؤسسات الحكومية والمهنية ومع حصول زيادة ملحوظة في إجمالي الكميات الموزعة من الأسمدة إلا أنها بقيت دون المستوى المطلوب، فقد وجد أن الكميات الموزعة عام ١٩٨٩ تبلغ نحو (٤٢٩٦٠٨) طن توزعت على النحو الآتي[١٣] .

سوبر فوسفات ٣٠٠٢٦	سماد مخلوط	١٣٧٢ طن
أسمدة مركبة N.P.K	١٠٢٩٠	يوريا ١٦٧٥٤٧ طن
أسمدة مركبة N.P	٢٢٠٣٧٣	ــــــــــــــ

المصدر: دراسات في الاقتصاد العراقي (مجموعة باحثين) بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة ك٢ /٢٠٠١ ص٢٣٢

بينما احتاج محصول القمح لوحده وبواقع المساحة المزروعة لعام ١٩٨٩ الى نحو (٣٤١٦٠٩) طن[١٤]،الامر الذي يعكس المستوى المتدني للتسميد في القطر، وتأكيد لهذه الحقيقة يكفي ان نذكر ان بلداً كاليابان مثلاً كثف الإنتاج بشكل كبير فوصلت نسبة التسميد فيه نحو (٩٦,٧) كغم /دونم وكذلك بالنسبة لهولندا التي بلغت فيها نسبة التسميد (١٩١,٧) كغم/دونم,[١٥]

٤- المكننة الزراعية : لا ينكر ما للمكننة الزراعية من تأثير على إنتاجية الوحدة المساحية ، لما لها من ارتباط وثيق بالعملية الزراعية ، بدءاً من تحضير الأراضي وانتهاءاً بالحصاد والخزن، إذ أن المكننة الزراعية واستعمال الأسمدة الكيماوية تزيد من الإنتاجية والإنتاج الزراعي بنسبة (٦٠-٧٠%)[١٦] هذا وقد تمكنت الدول المتقدمة ومن خلال استخدام المكننة على نطاق واسع من تخفيض ساعات العمل التي يبذلها الفلاحون والمزارعون لإنتاج المحاصيل الزراعية وزادت من كمية الإنتاج المتحصل علية من وحدة المساحة، إذا إن استخدام المكننة ومعطيات التقدم التكنولوجي له تأثير كبير على إنتاجية الأراضي الزراعية ،فقد ذكرت الدراسات انه في البلدان المتقدمة ينتج الهكتار الواحد طاقة غذائية تكفي لأربعة وعشرين شخصاً ، أما في بقية الدول الأخرى قد لا يتجاوز إنتاج الهكتار الواحد حاجة ثلاثة اشخاص[١٧]، وفي العراق لا تزال هناك معاناة كبيرة فيما يتعلق بنقص المكننة الزراعية، إذ لا يزال مستوى المكننة منخفضاً وبشكل ملحوظ، فقد بلغ إجمالي عدد الساحبات (الجرارات) الزراعية فيه نحو(٣٨١٨٦) ساحبة عام ١٩٨٩ أي أن لكل (٥٧٠) دونم من الأراضي الصالحة للزراعة ساحبة واحدة فقط أما الحاصدات فقد بلغ عددها (٢٤٩٣) حاصده فقط .

أي أن لكل(١٠٧٤٠) دونماً حاصدة واحدة فقط ، فيما بلغ عدد المضخات نحو (٣٩٨٦٦) مضخة بواقع مضخة واحدة لكل (٥٤٧) دونماً في العام المذكور اعلاه١٨ ولم تتحقق إضافات مهمة بسبب الحصار الذي فرض على العراق عام ١٩٩٠ وحتى سقوط النظام ٢٠٠٣ ، المدة التي تلت ذلك ،أما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً فقد بلغت عام ١٩٨٣ بما يعادل ساحبة واحدة لكل (١٦٠) دونم، وفي تركيا بلغت ساحبة واحد، لكل (١٨٠) دونم عام١٩٨٦ [١٩] الأمر الذي يعكس مدى تخلف مستوى المكننة الزراعية في العراق على الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ عليها مقارنة لعام١٩٦١ إذ لم يكن سوى ساحبة واحدة لكل ٥٦٩٦ دونماً[٢٠]

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى تدني الإنتاجية الزراعية في العراق في الآونة الأخيرة أضافه إلى الأسباب التي ورد ذكرها هو قلة الأسمدة الكيمياوية بأنواعها وارتفاع أسعار الوقود وشحتها من خلال الاتجاه نحو الخصخصة ورفع دعم الأسعار وانخفاض أسعار البيع، وعدم تنظيم الري، والفساد الإداري والمالي المنتشر في البلد ، واستيراد اغلب المنتجات الزراعية من دول الجوار .

٥- أسباب أخرى: بالإضافة لما تقدم من عوامل وأسباب تدني الإنتاجية الزراعية في العراق، فأن هناك مجموعة أخرى من الأسباب لكل منها تأثيرها المحدد، فمثلا ظاهرة تملح التربة والمياه الجوفية تسهم هي الأخرى في خفض الإنتاجية ، إذ أن هناك تأثيراً واضحاً للأملاح على إنتاجية بعض المحاصيل، حيث تنخفض الإنتاجية

بنسب معينة إذا سقيت بمياه مالحة[٢١] وكذلك الحال بالنسبة لطرق ومستوى المكافحة الحشرية والوقائية واستخدام البذور ذات الأصناف الرديئة وغير المصدقة كما لا يمكن إهمال دور القوى العاملة في القطاع الزراعي من حيث المهارة ومستوى التدريب الذي يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى الإنتاجية، والتصحر واستخدام اليورانيوم المنضب في الحروب التي شنت على البلد وما لها من نتائج سلبية ، إضافة إلى هجرة الأيدي العاملة التي تمارس مهنة الزراعة ، كما لا يمكن تجاهل السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اعتمدتها الدولة ومالها من تأثير على مستوى الانتاج والإنتاجية وخاصة ما يتعلق منها بدعم المزارعين بالبذور والأسمدة والمعدات الزراعية وفتح الحدود على مصراعيها لاستيراد مختلف المنتجات الزراعية التي تقل أسعارها عن أسعار المنتجات المحلية ، مما اثر سلباً على شراء المنتجات المحلية من قبل المواطنين وبالتالي عزوف المزارعون عن الزراعة لان ما يحصلون عليه من بيع منتجاتهم الزراعية لا يغطي تكلفة زراعتها، فضلاً عن الحروب والحصار في زمن النظام السابق والاحتلال الذي عانى ويعاني منه العراق اليوم وما له من أثار وخيمة على مستوى الإنتاج والإنتاجية الزراعية في البلد .

المبحث الثالث: سبل الارتقاء بمستوى الإنتاجية الزراعية في العراق:

بعد أن تعرفنا على الأسباب التي كانت وراء انخفاض الإنتاجية الزراعية في العراق (في المبحث الثاني) ، فان معالجة تلك الأسباب يكمن في التوجه الجاد في إطار سياسة زراعية تعتمد على تهيئة الإمكانيات اللازمة وحشدها بكفاءة عالية اعتماداً على الموارد المالية والبشرية التي يتمتع بها البلد ، فضلا عن ضرورة اهتمام الحكومة بهذا القطاع باعتباره قطاعاً حيوياً ،لاسيما عندما يرتبط ذلك بدوره في تحقيق الأمن الغذائي، ولذلك يجب العمل باتجاه معالجة أسباب تدني الإنتاجية وانخفاض مستوى الإنتاج الزراعي ولعل في مقدمة تلك الوسائل هو العمل على تقليص الفجوة بين المساحة المحصودة والمساحة المزروعة ، وفي الأولوية لما يجب العمل به هو زيادة نسبة الاعتماد في زراعة الحبوب بصورة عامة والقمح بشكل خاص على الزراعة المروية وذلك بالاستفادة من مشاريع الري الحديثة ، إذ أن استخدام هذه المشاريع وادخال وسائل وطرق ري حديثه كالري بالتنقيط والرش يساعد على زيادة الإنتاجية، فضلاً عن تحقيق هدف غايه في الاهميه هو تامين مستوى من الثبات والاستقرار النسبي في الإنتاجية ، أما الأسمدة فان ضمان استخدامها بالكميات والنوعيات وفي التوقيتات المناسبة والمواصفات الفنية يعد أمراً ضرورياً للارتقاء بمستوى إنتاجية وحدة المساحة ، فقد اثبتت التجارب ان استعمال (٢٠) كغم من الأسمدة لكل هكتار زراعي واحد يزيد الانتاج بنسبة ٤٥% [٢٢], أما فيما يتعلق بالمكننة الزراعية وان زيادة نصيب وحدة المساحة من المكائن والمعدات سيكون له اكبر اثر في زيادة الإنتاجية وخاصة بعض العمليات الزراعية التي تؤدي فيها الاساليب البدائية إلى الهدر والضياع في الحاصلات ،اما في مجال استصلاح

التربة ، فقد اظهرت نتائج التجارب الحقلية في العراق، انه يمكن زيادة المحصول الزراعي بعد استصلاح التربة والتسميد إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف ما تنتجه التربة قبل عملية الاستصلاح[٢٣], الامر الذي يتطلب العمل على استصلاح التربة وعمل شبكة من البزول النموذجية التي تساهم بشكل كبير جداً في إزالة ملوحة التربة ، ويجب التاكيد هنا الى ان زيادة الإنتاجية الزراعية في أي بلد تستند الى اهمية السياسات الرامية إلى تشجيع إدخال التكنولوجيا في الإنتاج الزراعي، فقد اثبتت احدى الدراسات التي تناولت مشروع إنتاجية المزارع الصغيرة في (مصر) انه تم احراز نجاح ملحوظ في رفع الغله للمحاصيل التي ينتجها ذلك المشروع من خلال استخدام التكنلوجيا الحديثة، إذ تراوحت نسبة الزيادة في الغله بين (٤٣%) و (٢٥٠%) ومن بين هذه المحاصيل محصول القمح الذي ارتفعت انتاجيته بنسبة ٥٠%[٢٤]، إذ أن التخلف التكنولوجي واعتماد الأساليب البدائية في الإنتاج تساهم في تحقيق خسائر اقتصادية كبيرة، كما أن تأخر عملية الحصاد لمدة تتراوح ما بين (٢٠-٢٥) يوما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الدونم بنسبة تصل إلى ٥٠% ، كما أن البذر اليدوي يسبب ضياع ٢٠% من البذور وبالتالي تساهم في انخفاض إنتاجية الدونم الواحد بنسبة ٢٠%[٢٥]،اما السياسة السعرية فهي وسيلة أخرى من وسائل دعم المنتجين ، إذ أن العديد من دول العالم تتبنى سياسة دعم المنتجين لاسيما وان الإنتاج الزراعي يستجيب لمستويات الأسعار وهذا ما أكدته السياسة السعرية لدعم المنتجين في العراق خلال سنوات الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات والتي أدت إلى زيادة الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل وان كانت دون المستوى المطلوب.

فمثلاً تمكنت كوريا الجنوبية خلال الأعوام (١٩٧٠-١٩٧٨) من التحول من مستورد لمحصول الرز إلى مصدّر لهذا المحصول على الرغم من أن المساحة المزروعة بالمحصول لم تزد كثيرا، وهو ما يعكس إمكانية زيادة إنتاجية وحدة المساحة من خلال سياسة الدعم لأسعار المنتجات والتي شجعت على استخدام مدخلات الإنتاج الحديثة[٢٦]،ومن كل مما تقدم يمكن التأكيد على أن سياسة زراعية تهدف إلى الارتقاء بمستوى الإنتاجية الزراعية يجب أن تقود إلى معالجة شاملة لمشاكل القطاع الزراعي ، وان تلك المعالجة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار محاور رئيسية الى جانب ما ورد أعلاه هي [٢٧] :

١. استخدام المدخلات الحديثة في الإنتاج الزراعي كالمكننة الحديثة والبذور المحسنة والمصدقة .
٢. استصلاح التربة واستكمال شبكات الري والبزل والاعتماد على طريقة الري الأكثر إنتاجاً.
٣. تحسين الإدارة للمزرعة .

٤. تحسين المستوى الثقافي والاجتماعي في الريف (الإرشاد الزراعي) .
٥. استخدام الأسمدة الكيمياوية والعضوية والمبيدات بكافة أنواعها وفي أوقاتها المناسبة .
٦. اعتماد سياسات اقتصادية سليمة ومدروسة بعيدة عن الارتجال، وتبذير الأموال على المشاريع غير الاستثمارية التي تؤدي إلى تدمير اقتصاد البلد بدلا من تنميته.
٧. معالجة الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في معظم القطاعات الاقتصادية في الوقت الحاضر.
٨. دعم الأسعار المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الزراعة للمزارعين وتقليل استيراد المنتجات الزراعية من اجل تشجيع الإنتاج الزراعي المحلي .
٩. العمل بجد على خفض تكاليف الإنتاج الزراعي بشكل عام ومحصول القمح بشكل خاص.

الأستناجات والتوصيات

أولاً: الأستنتاجات

توصل الباحثون من خلال دراسة واقع الإنتاجية الزراعية في العراق ممثلة بنموذج (محصول القمح) إلى الاستنتاجات الآتية:

١. هناك تدني وتذبذب واضح في معدل أنتاجية وحدة المساحة بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى أو المتقدمة سواء بالنسبة للمناطق المروية أو الديمية ، وانخفاض إنتاجية الأراضي المحصودة عن الأراضي المزروعة.
٢. القصور في استغلال الاراضي الصالحة للزراعة أو إساءة استخدامها لأسباب عديدة.
٣. القصور في استخدام المكننة الحديثة في الزراعة بشكل عام.
٤. القصور أو سوء أستخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات بالشكل الصحيح الذي من شأنه زيادة الانتاج والإنتاجية.
٥. ملوحة التربة وعدم وجود شبكة بزول نموذجية وعدم اعتماد طريقة الري الأكثر جدوى.
٦. ضعف استخدام وسائل الري الحديثة وعدم استخدام الدورة الزراعية.
٧. ضعف الاهتمام بالصناعات التي تخدم القطاع الزراعي، مما انعكس سلباً على الانتاج الزراعي.
٨. سوء الإدارة وسوء التصرف بالموارد الاقتصادية من خلال اعتماد سياسات اقتصادية خاطئة أو مرتجلة غير مبنية على أسس علمية وواقعية وعدم وجود رقابة على المستلزمات الزراعية.
٩. إهمال الجانب التعليمي والتدريبي الذي يخدم العملية الزراعية .

١٠. عدم دعم المزارعين بشكل مناسب والاعتماد على المنتجات الزراعية المستوردة ، مما يدفع المزارعين إلى ترك أراضيهم والاتجاه نحو مهن أخرى .
١١. انخفاض مستوى الإرشاد الزراعي لدى المزارعين .
١٢. تعرض الكثير من الأراضي الزراعية إلى الإهمال والدمار بسبب الحروب والحصار.
١٣. تعرض مراكز البحوث الزراعية للسلب والنهب والتدمير .

ثانياً: التوصيات:-

١. التركيز على الزراعة المروية لمحاصيل الحبوب إضافة إلى الاهتمام بالمناطق الديمية المضمونة وغير المضمونة، والتوسع في استخدام طرق الري بـــالرش والتنقيط.
٢. أستخدام الاساليب العلمية الحديثة في العمليات الزراعية وخاصـــة لمحصـــول القمح.
٣. أستعمال البذور المصدقة ومضمونة الإنبات ذات الإنتاجية العالية وتسهيل مهمة الحصول عليها من قبل المزارعين.
٤. أتباع سياسة سعرية متوازنة ومستقرة نسبياً تسهم في تحفيز المنتجين وتـــدفعهم الى زيادة الانتاج وتحسين الإنتاجية خاصة لمحاصيل الحبوب، وفي الوقت نفسة كضمان لحماية المستهلك .
٥. استخدام المكننة الحديثة على اوسع نطاق وتسهيل عملية الحصول عليها مـــن قبل المنتجين الزراعيين وتسهيل مهمة الحصول على الاسمدة والوقود من قبل المزارعين وبأسعار مناسبة.
٦. وضع رقابة صارمة على كيفية التصرف بالمستلزمات الزراعية للحيلولة دون استخدامها لغير الاغراض المخصصة لها.
٧. رفع مستوى الإرشاد الزراعي لدى المنتجين الزراعيين .
٨. أستخدام الأسمدة والمبيدات بالأوقات المناسبة.
٩. إيجاد شبكة من الري والبزول التي تساهم في تحلية التربة.
١٠. إيجاد إدارة كفوءة واعتماد وسياسات اقتصادية سليمة تساهم في اســـتثمار الاموال بالمشاريع التي تساهم في خلق تنمية أقتصادية حقيقية بدلاً من تبـــذير الأموال على المشاريع غير المنتجة وتشجيع الإنتاج المحلـــي والتقليـــل مـــن الاعتماد على المنتجات الزراعية المستوردة.
١١. الاستفادة من تجارب الدول الاخرى مـــن خـــلال الاشـــتراك بالـــدورات والمؤتمرات العلمية الزراعية التي تسهم في تطوير القطاع الزراعي.
١٢. إعادة بناء وتأهيل مؤسسة البحوث الزراعية في العراق .
١٣. ضرورة الاهتمام بالصناعات التي تخدم القطاع الزراعي .

المصادر

١- عبد العزيز مصطفى وطلال الحداوي – تقييم المشاريع الاقتصادية – مطبعـــة دار الكتب – موصل – ١٩٨٦- ص٢١١ .
٢- د. حسون محمد علي الحداد – أدارة معامل الأغذية والألبان – مطبعة جامعـــة البصرة ، ١٩٨٦، ص٢٢٢
٣- د. كاظم مشحوت عواد – التسميد وخصوبة التربة – مطبعـــة دار الكتـــب – الموصل- ١٩٧٨، ص٣٥ .

٤- د. عبد الغفور إبراهيم أحمد . الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية – بيت الحكمة بغداد- ١٩٩٣- ص١٧٦.
٥- نفس المصدر السابق- ص ١٦٧.
٦- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية – ٢٠٠٧.
٧- د. سالم توفيق النجفي- المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي (إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل)، بيت الحكمة – بغداد- ١٩٩٩ ص ١٧٤
٨- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا – مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٩٢ – نيويورك ١٩٩٣ – ص١٠٢ .
٩- نفس المصدر السابق ١٩٩٥ – نيويورك ١٩٩٧،ص١٧٢ .
١٠- الشبكة الدولية للاتصالات (الانترنيت) في ٢٠٠٦,١١٢١١٥
١. ١٠-د. هاشم علوان السامرائي – عوامل تدني الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي – بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية١٩٨٥، ص١٥.
١١- د. صباح جليل سرسم – واقع الإنتاجية الزراعية في القطر – دراسة حول محصولي الحنطة والشعير – بحث مقدم إلى الندوة العلمية الثانية لجامعة البصرة ١٩٨٥ ص١٧ .
١٢- د. هاشم علوان السامرائي –مصدر السابق- ص١٨ .
١٣- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الأحصائية السنوية ١٩٩٠ – بغداد ١٩٩١ ، ص١٢٤.
١٤- حسبت بواقع٩٩كغم للدونم الواحد(٢٣) كغم سوبر فوسفات ثلاثي(٦٦)كغم يوريا الوجبتين)أستناداً إلى الفكرة الزراعية لعام ١٩٨٤ الصادرة من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، ص١٠٧ .
١٥- د. محمد علي التمر – مشكلة الغذاء في الوطن العربي الأزمه الاقتصادية العالمية – الكويت – شركة كاظمة – ١٩٨٥ – ص٥٤ .
١٦- د. طارق شكر محمود – تنامي صناعة الأسمدة الكيمياوية في العراق ودورها في تسريع التكامل الزراعي العربي – دار الحرية للطباعة – بغداد ١٩٧٨-ص١١٦ .
١٧- د. سلمان رشيد سلمان – نقل التكنلوجيا بين خرافة الماضي وأزمة الحاضر – مجلة شؤون عربية – العدد-٨٤-ك١-١٩٩٥- ص١٤٠ .
١٨- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٣ – بغداد ، ص١٤٧.

١٩- الأمم المتحدة –مجلة الزراعة والتنمية في غرب أسيا–العدد١٢،ك١، ١٩٨٩، ص٣٣.
٢٠- الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا – مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ١٩٩٥ – نيويورك – ص٢٥١ .
٢١- حميد نشأة إسماعيل – لمحات ميدانية من الزراعة الاروائية في العراق – وزارة الزراعة والري – بغداد – ١٩٩٠ – ص٧١ .
٢٢- طارق شكر محمود – مصدر سابق – ص١٠١ .
٢٣- طارق الحران – آراء ومقترحات حول سياسة استصلاح الأراضي في العراق – المؤتمر الأول للزراعيين العراقيين – بغداد – كانون الثاني – ١٩٦٩ – مطبعة المعارف – ص٢٠٣ .
٢٤- الامم المتحدة – مجلة الزراعة والتنمية في غرب آسيا – مصدر سابق – ص٨ .
٢٥- طارق شكر محمود – مصدر سابق – ص١٧ .
٢٦- سالم توفيق النجفي – إسماعيل عبيد حمادي – الاقتصاد الزراعي – جامعة الموصل – مطابع دار الحكمة – ١٩٩٠ – ص١٤٠ .
٢٧- دراسات في الاقتصاد العراقي – (مجموعة باحثين) – السياسية الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي – بيت الحكمة – بغداد – كانون الثاني – ٢٠٠١ – ص٨٦ .